الفصل الثاني

التقسيم الثنائي للجملة العربية

تقسيم النحاة العرب للجملة العربية:

لئن كانت تعريفات النحاة للجملة متباينة لفظاً، فإنها متفقة معنى في كثير من الأحيان. ويتبدّى ذلك من خلال تمثيلهم لمكوناتها. ويكاد يصلح كل تعريف للكلام تعريفاً للجملة.

ولقد سبق أن انتهينا إلى أن جمهور النحاة والباحثين المحدثين الذي قفوا على آثارهم يعدّون الكلام والجملة مستويين لسانيين متميزين ومختلفين(١)، ذلك أن الكلام شكل لغوي نحوي ودلالي مفيد، بينما الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحوياً ودلالياً تاماً يسوغ السكوت عليه، ويمكن أن لا تكون كذلك(٢).

وفي كلا الحالين خلصنا إلى أن الجملة العربية في أقصر صورها هي تركيب أفاد أم لم يفد لابد أن يتوافر فيه الركنان الأساسان (المسند والمسند إليه) وجوداً أو تقديراً، لأن هاتين الدعامتين تمثلان الحدّ الأدنى الذي تنعقد به الجملة.

وحيث إن هذين المكوّنين الرئيسين تختلف طبيعتهما في الجملة العربية، فإن النحاة العرب تبعاً لنظراتهم إلى الطبيعة جاء تقسيمهم لهذه الجملة مختلفاً. فهناك من جعل الجملة أقساماً أربعة: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية(٣)، وجملة شرطية وحسب التصنيف اللساني فإن النحويين العرب القدامى قد صنفوا التراكيب العربية أربعة أنواع: التركيب الاسمي، التركيب الفعلي، التركيب الشرطي، التركيب الظرفي. قال الزمخشري: "والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أبوه منطلق وعمرو إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"(٤). وهي قسمة "أبي علي الفارسي" التي خصّ بها الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً لمبتدأ حين قال: " وأما الجملة التي تكون خبراً للمبتدأ

فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاءو الرابع أن تكون ظرفاً (٥). وقد علق " الجرجاني" على هذا قائلاً: " فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل هي في الأصل اثنتان، الجملة من الفعل، والفاعل(٦)، والجملة من المبتدأ والخبر".

ومنهم من جعل الجملة ثلاثة أنواع: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية ذلك أن هذا التقسيم الثلاثي قد ارتضى المسند مقياساً لتحديد نوع الجملة. فإن كان المسند اسماً كانت الجملة اسمية وإن كان فعلاً كانت الجملة الفعلية وإن كان ظرفا كانت ظرفية واكتفى بالبنية السطحية الظاهرة لهذه الجملة مقتفياً أثر" ابن مضاء القرطبي" الذي رأى أن الجملة من نحو " زيد في الدار" كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دلت عليها كلمة " في". ولا حاجة إلى غير ذلك (٧). ويذهب ابن هشام " إلى أن الجملة الظرفية هي: " الجملة المصدرة بظرف نحو: أعندك زيد، أفي الدار زيد" ومن خلال الأمثلة المعروضة يتبدى لنا أن ما أطلق عليه جملة ظرفية إن هو إلا جملة اسمية بنيتها السطحية إما مؤلفة من مبتدأ يليه خبر مركب من جار ومجرور، وإما مؤلفه من خبر مقدم مركب من ظرف أو جار ومجرور يليه مبتدأ.

ويسجل أن النحاة مختلفون في الخبر(المسند) حين يقع جاراً ومجروراً أو ظرفاً من حيث إن الظرف هو المعدود خبراً أو إنه متعلق بخبر محذوف. كما يسجل أنهم اختلفوا أيضاً في تقدير المحذوف. " فابن السراج "، و" ابن هشام" يقدرانه وصفا أي أن البنية العميقة لجملة " أفي الدار زيد؟" هي أموجود أو مستقر في الدار زيد؟. أما "سيبويه" فيقدر هذا الظرف جملة فعلية (٨). ويستفاد هذا من قوله: "وذلك أنك إذا قلت فيها زيد كأنك قلت استقر فيها زيد (...) لأن" فيها "لما صارت مستقراً لزيد يستغني بها السكون وقع موقع الأسماء". أي أن الظرف حلّ محل الخبر الذي هو في أصله اسم. وإلى ذلك يذهب "الزمخشري" الذي رأى أن البينية العميقة لجملة " خالد في الدار" التي مثل لنا بها(٩) هي خالد استقر في الدار. يقول شارح كتاب المفصل: " واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو " زيد في الدار" و" عمرو عندك"

ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء. وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه. والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع فهذه هي الأخبار حقيقة ". ويعلق " الشيخ محمد الأمير" على كلمة الاستقرار في الجملة الظرفية بقوله: "وإلا كانت فعلية أو اسمية بحسب التقدير".

أي أن الجملة الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر. فعلى الأولى تكون اسمية وعلى الثانية تكون فعلية(١٠).

وذهب صاحب كتاب "صور الإعراب ودلالته" إلى أن تقسيم الجملة ينبغي أن يستند إلى المسند إليه(١١) ليكون بذلك قد استبعد ما يسمى بالجملة الظرفية.

وسواء أأخذنا برأي "ابن السراج"، و"ابن هشام"، أم برأي "سيبويه"، و"الزمخشري" ومن يدور في فلكهما فإن المركب الظرفي في كلا الحالين لا يشكل قسماً مستقلاً. فالجملة فيه بنيتها العميقة اسمية أوفعلية. والذي يطمأن إليه هو أن الظرف والجار والمجرور في مثل هذه التراكيب الإسنادية تكون بنيتاهما العميقتان جملة فعلية طرداً للباب(١٢). أما الجملة الشرطية فقد رأى "ابن يعيش" أنها جملة فعلية مركبة من جملتين فعليتين، أو من جملة فعلية وجملة اسمية معللاً ذلك بقوله: "لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول: "إن زيد قائم أقم"

وقد يجوز في الاستفهام أن تقول: " أزيد قائم؟". وقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام"." وابن هشام" هو الآخر ذهب إلى أن الجملة الشرطية إن هي إلا جملة فعلية مؤكداً ذلك بقوله: " وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية. والصواب أنها من قبيل الفعلية"(١٣). والحق إن " الزمخشري" ما زاد الجملة الشرطية إلا في معرض حديثه عن الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً.

سداد ثنائية التقسيم للجملة العربية:

بعد الذي عرضنا له لم يبق للجملة العربية إلا قسمان سائدان هما: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية. قال" الزجاجي": " ألا ترى أنهم زعموا أن الجمل اثنتان فعلية واسمية" (١٤) لذلك نسير هنا على التقسيم السائد عند النحاة العرب الذي يقسم الجملة إلى قسمين رئيسين هما: الاسمية والفعلية. فالجملة العربية تنقسم

وظيفياً بحسب المسند إليه فيها إلى جملة" المسند إليه والمسند". وهي الجملة الاسمية. وجملة المسند والمسند إليه وهي الجملة الفعلية. ويرى " فندريس" أن جميع اللغات تتفق في هذين التقسيمين: الجملة الفعلية والجملةالاسمية(١٥) لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة. من الجملة الظرفية والجملة الشرطية.

وسميت الجملة الاسمية (جملة المبتدأ والخبر) اسمية باسم العنصر الذي يكون بموقع المسند إليه المبتدأ الذي تبتدئ به. وسميت الجملة الفعلية(جملة الفعل والفاعل) فعلية لأنها تبتدئ بفعل يكون بموقع المسند. ذلك أن " الجملة الاسمية" هي التي صدرها اسم، والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل". ويرى بعضهم وجوب أن يكون هذا الفعل تاماً غير ناقص، لأن الجملة المبدوءة بفعل ناقص هي جملة اسمية محولة."والمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه. فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو" أقائم الزيدان؟" و" أزيد أخوك؟"، "ولعل أباك منطلق"، و"ما زيد قائماً" اسمية. ومن نحو " أقام زيد"، و" إن قام زيد"، و" قد قام زيد"، و" هلا قمت" فعلية محولة. فالتصدرالذي به يحكم على صنف الجملة أهي فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً رئيساً في الجملة. فالجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر، أو ما كان الأصل فيها كذلك، أي ما كان أصله المبتدأ والخبر. " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك " كان عبد الله منطلقاً"، و" ليت عبد الله منطلق" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ لما بعده".

والجملة الفعلية هي جملة تتركب من فعل تام وفاعل، أو فعل لم يسم فاعله ونائب فاعل. ومثال الأولى: " نجح المجتهد"، ومثال الثانية: " فُهِم الدرس" أو ما أصله كذلك. فالجمل المصدرة بشبه فعل وهو المصدر والوصف العاملان عمل فعلهما، واسم الفعل هي جمل فعلية محولة. وأساس ذلك أن هذه الكلمات تشبه الفعل في الدلالة على الحدث. وتشبهه من حيث إنها تعمل عمله في الرفع للفاعل أو نائبه والنصب للمفعول به، ومن ثم حملت عليه. فقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم)(المائدة/١٠٥). تضمن جملة فعلية هي" عليكم أنفسكم" اشتملت على اسم فعل الأمر"عليكم". ولما كان هذا العنصر بنيته العميقة " ازموا" عمل عمل فعله

فنصب المفعول به" أنفسكم"(١٦).

وقبل أن نعرض للتمييز الوظيفي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية وسبب هذه التسمية نتناول الجملة العربية من حيث البساطة والتركيب لما لهذا التقسيم من أهمية في كتابنا هذا.

أولاً- الجملة البسيطة:

هي أصغر أشكال الجملة. تتألف في أدنى حد لها من كلمتين بينهما إسناد يكون لإحداهما فيه تعلق بالأخرى على النحو الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة للتعبير عن فكرة منتهية. فالجملة البسيطة تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يسوغ السكوت عليها. وإذا كان بعضهم يرى أنها تتألف من ثلاثة عناصر: المسند إليه والمسند والإسناد فإن الذي يطمأن إليه هو أنها تتكون من عنصرين.

وإذا كان بعضهم لا يشترط في هذا النوع من التركيب الإسنادي البسيط أن يكون مكتفياً بنفسه مستقلاً بذاته، فإننا نرى أن هذا التركيب الإسنادي البسيط أي أن الجملة البسيطة هي تلك الجملة التي لا تكون داخلة في تركيب أوسع وأعقد تربطها به علائق نحوية، سواء أكان ذلك من حيث المستوى النحوي الساكن، أم من حيث المستوى الإخباري المتغير لها. لذلك تعد الجملة البسيطة أصغر بنية نحوية تكون تركيباً إسنادياً مفيداً معنى يحسن السكوت عليه. وهي في أبسط صورها تحتوي على مسند ومسند إليه مفردين مجردين من كل ما يتعلق بهما. فهي الجملة التي تقوم على إسناد واحد، أي تتكون من مسند إليه واحد ومسند واحد. فبساطة الجملة تحد بالنظر إلى مكونات عناصرها اللغوية. فإن لم توجد عملية إسنادية ثانية في أحد عنصريها الأساسيين أو في بعض عناصرها المتممة عدت من منظور نحوي بسيطة. وهي الوحدة الصغرى للكلام. وتسمى أيضا الجملة النواة. وقد تكون توليدية، والجملة البسيطة ضربان: اسمية وفعلية.

١- الجملة الاسمية البسيطة:

هي تركيب إسنادي مستوف معناه ومستقل عن غيره بمبناه، وهي قائمة على

علاقة ترابطية تكاملية بين ركنين إسناديين أساسيين بسيطين ممثلين في المسند إليه والمسند اللذين يردان اسمين مفردين غير مركبين "لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً". لأن المعنى لا يتحقق إلا بإسناد أحدهما إلى الآخر. والركن الأول في هذه الجملة هو المسند إليه(المبتدأ أو اسم الناسخ) وعند"سيبويه" المبتدأ هو المسند. يقول سيبويه "المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" (١٧). ويسمى المتحدث عنه، والمخبر عنه، والمحكوم عليه(١٨)، والموصوف وهو موضوع الكلام وهو عند "سيبويه" المبنى. يقول سيبويه: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام". فهو ذلك الجزء من الجملة الذي يعبر عن معلوم بالنسبة إلى السامع، ويكون ما ينطلق منه المتكلم. وقد أوضح الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" أن النحاة العرب من خلال منهجهم العلمي الذي يسمونه بحمل الشيء على الشيء وإجرائه عليه كانوا يهدفون إلى الوقوف على البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. فبين أنهم كانوا ينطلقون من أبسط هذه الجمل وهي الجملة النواة المكونة من عنصرين (المسند والمسند إليه) المفردين فيحملون عليها جملاً أخرى يسجل فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة النواة. وانتهى إلى أن تحول هذه النواة بالزوائد يعد مقاربة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق. وضرب لنا أمثلة بثلاث جمل تشترك جميعها في البساطة، وهي: زيد منطلق، إن زيداً منطلق، كان زيد منطلقاً(١٩).

وليست تسمية المسند إليه بالمبتدإ قائمة على أساس أنه مبدوءة به الجملة. " إذ لو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ عند تأخيره" في نحو المبتدأ الوارد في قوله تعالى: (فيها فاكهة ونخل ورمان)(الرحمن/٦٩). وهي"فاكهة ".

"بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى" (٢٠). وإذا كانت هذه التسمية إنما أطلقها النحاة على المبتدأ(المسند إليه) أساساً في صورته التي يكون عليها في التركيب الإسنادي الأصلي العاري عن العوامل اللفظية، فإن بعضهم رأى أنه ما منع النحاة أن يظلوا يطلقونها على كل مسند إليه في باقي صور التراكيب

الإسنادية الأخرى لهذه الجملة الاسمية. والأصل في المبتدأ بوصفه يمثل نقطة ابتداء، وأساس الجملة أن يكون معرفة وهو القياس. وقد يكون نكرة موصوفة أو غير موصوفة بحيث يصح أن يسند إليها. ولما كان المبتدأ هو الاسم الذي يقصد إثبات المعنى له، والإخبار عنه وجب أن يكون معلوماً بالنسبة إلى المتلقي. قال صاحب المفصل: " اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض عن الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله في علم ذلك الخبر"(٢١). والركن الإسنادي الثاني في هذه الجملة الاسمية هو المسند (خبر المبتدإ أو خبر الناسخ). ويسمى الحديث والخبر، والصفة، والمحمول، والمحكوم به. وهو المبني عليه عند" سيبويه". ومقصود " سيبويه" من تسميتهما بالمبتدأ والمبني عليه هو أن يبين أن المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي الخطابي، فإنه لا يقوى على الاستغناء عن المبني عليه. ويؤتى بالخبر للإخبار عن المسند إليه وإثبات المعنى له.

لذلك يعد الجزء الذي تحصل به الفائدة التامة مع المبتدأ حيث" إن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحمل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة".

ومن النحاة من يرى أنه ينبغي- على عكس المبتدأ- أن يكون مجهولاً لأن الإخبار بالمعلوم ابتداء لدى المتلقي لا يفيد. ومن أجل ذلك اشترط النحاة أن يكون هذا الخبر نكرة.

" وإذا اجتمع في الجملة الاسمية نكرة ومعرفة كانت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً". ذلك أنه يفترض في الخبر أن يشتمل على شيء جديد بالنسبة إلى السامع أو القارئ لم يفده المبتدأ.

وههنا نسوق قولاً لصاحب شرح المفصل مفاده أن "أصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده" (٢٢). ويفهم من هذا القول أن وظيفة الخبر تنحصر في نقل فكرة ما إلى السامع أو القارئ غير موجودة عنده. وذلك " لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر منك الذي لا يعلمه. فإذا ثنيت بالخبر فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلم حتى يشاركك في العلم". والخبر النكرة في الجملة الاسمية البسيطة نقف عليه

في قوله تعالى: (والله خبير بما تعملون)(آل عمران/ ١٥٣). وهو "خبير". وتسمى الجملة الاسمية البسيطة محضة إذا كانت مكونة من مبتدأ وخبر دون الناسخ. وقد يتمم الخبر بنفسه الفائدة مع المبتدأ. وهذا هو الأصل الغالب. وقد يساعده على إتمامها النعت كما هو الأمر في الخبر النكرة الوارد في الآية الكريمة: (بل أنتم قوم عادون)(الشعراء/ ٦). ذلك أن الذي تمم الفائدة الأساسية إنما هو النعت "عادون" لا الخبر النكرة "قوم"، لأن معنى الخبر معلوم بداهة. وإذا كان من أخص خصائص الخبر أن يكون نكرة بوصفه نواة الكلام التي يجب أن تكون مجهولة لدى السامع، فإن ذلك لا يعني عدم وروده معرفة. فهذه الآية الكريمة: (والله الغني وأنتم الفقراء)(محمد/٣٨). قد احتوت خبرين جاءا معرفتين وهما: " الغني"، و" الفقراء". ويحسن بنا ههنا أن نورد قولاً " للسيرافي" يبين جدوى الإخبار بالمعرفة فحواه: " عندما يسألون إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة فكيف تتجلى وظيفة الإخبار. ويجب القول إن الاسم المعرفة يمكن أن يصبح معلوماً كاسم مفرد على حدة(...) وهكذا (زيد) معلوم كاسم مفرد على حدة، و(أخوك) معلوم على حدة، ومع ذلك فإن الذي يعرفهما كلاً على حدة بهذين الاسمين يمكن أن لا يعرف بأن أحدهما هو الآخر" (٢٣). ذلك أن الفائدة بالنسبة إلى المتلقي إنما تجنى من اجتماع المبتدأ والخبر على هذه الصورة المخصوصة. " فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة للسامع في اجتماعهما" ثم إن الخبر من حيث الوجوب أن يكون نكرة ومجهولاً، فإن من النحاة من يرى غير ذلك، ويذهب إلى أن المجهول ليس هو الخبر، وإنما هو علاقة الإسناد وهو ما أفصح عنه "الاستراباذي" بقوله: "وأما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه فالمجهول في قولك "زيد أخوك" هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد" (٢٤). فالخبر يعرف أو ينكر بحسب غرض المتكلم، والمعنى الذي يرمي إليه. ففي الآية الكريمة: (وأولئك هم الغافلون) (النحل/١٠٨). نجد خبر المبتدأ "أولئك" "الغافلون" قد جاء معرفاً بأل لإفادة كمال الصفة في المخبر عنه. أي أولئك الكاملون في الغفلة(٢٥). يؤيد ذلك قول "للجرجاني" مؤداه: " واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً أحدهما أن تقصر جنس المعنى

على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك زيد هو الجواد. وعمرو هو الشجاع تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيه" (٢٦) فهذا القول إضافة إلى تأكيده على دلالات إيراد الخبر معرفة فإنه يلفت نظرنا إلى أن صفة التعريف في كل من المبتدأ والخبر تأتي عنها خصيصة تتبدى في الجملة الاسمية البسيطة ممثلة في جلب ضمير يسمى ضمير الفصل، لأنه يفصل بين المتلازمين، وهما هنا في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر أو اسم الناسخ وخبره المعرفتين، ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها إذا كان الخبر معرفة ومضارعاً له، أي إذا كان الخبر وحدة إسنادية فعلية، وذلك في الجملة الاسمية المركبة. ونقف على مثال لها في قوله تعالى: (وأنه هو أضحك وأبكى) (النجم/٤٢). ويعده بعضهم ضمير عماد لأنه يعتمد على معنى الكلام لإعلام أن ما بعده خبر لا تابع. ففي الآية الكريمة: (وأؤلئك هم المفلحون)(البقرة/ ٥). نجد أن الضمير "هم" أعلمنا أن كلمة "المفلحونت" إنما هي خبر المبتدأ " أولئك " وليست نعتا تابعاً للضمير "هم".

وتحدث سيبويه عن ضمير الفصل والعماد وعن أحكامه وأنه لا يغير ما بعده عن حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يذكر ومثل لذلك قائلا: "وذلك قولك حسبت زيداً هو خيراً منك وكان عبد الله هو الظريف، ونحو ذلك. فصارت هو ههنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر" يعد هذا الضمير أحد الروابط التي تربط المبتدأ بخبره وتجعله مقصوراً على خبره والخبر مقصوراً عليه دون غيره. فهو يأتي لإبعاد اللبس الذي يراود المستمع(٢٧).

وإذا كان من بين الباحثين من لم يستسغ مصطلح " الخبر" انطلاقاً من أن مفهوم المسند يطلق عند نحاتنا على الخبر والفعل دون تمييز بينهما، فإننا نلفت الانتباه إلى أن ذلك الإطلاق إنما كان بالنظر إلى المستوى المنطقي المعنوي للتركيب خارج السياق. أما على مستوى السياق فإن علماء العربية- لما أدركوا أن ثمة فرقاً في الرتبة بين هذين المطلق على كل منهما خبر بالنسبة إلى المسند إليه، إذ إن خبر المبتدأ يكون بعده والخبر "الفعل" يكون قبله ـ لما أدركوا ذلك أطلقوا على الخبر

الذي يكون قبل المسند إليه فعلاً ليكون بذلك مصطلح "الخبر" خاصاً بالمسند في الجملة الاسمية التي يذهب النحاة إلى أنها إذا كانت بسيطة فإنها تدل على الثبوت.

فالجملة الاسمية البسيطة هي التي تحتوي على إسناد واحد فلا يكون أحد ركنيها الأساسين (المسند إليه والمسند جملة. وتجدر الإشارة إلى أن الجملة الاسمية البسيطة المستقلة بنفسها غير المكتنفة في غيرها تطلق في نظرنا فقط على تلك الجملة التي صنفها النحاة العرب ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب بوصفها جملاً يراد الإخبار بها لذاتها وذات معناها دون اعتمادها على غيرها إلا في حالة المشاركة المعنوية. أي تطلق على الجمل من نحو الجملة الابتدائية، والجملة الاستئنافية، والجملة الاعتراضية وسواها. ونرى أن لهذه الجمل وظائف بيانية.

والجملة الاسمية البسيطة موضوعة للتعريف بالمخبر عنه، أي تستعمل للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه(٢٨) بلا دلالة على تجديد أو استمرار زمن أي بلا دلالة زمنية إلا إذا أضيفت إليها قرينة ظرفية دالة على الزمان بخلاف الجملة الفعلية.

٢ـ الجملة الاسمية المركبة:

تعريفها:

هي ما تعددت فيها عمليات الإسناد. وجاءت أحد عناصرها النحوية جملة لدواع إخبارية أي "هي الجملة التي تكون الجملة المعاقبة للمفرد عنصراً فيها". وهي ما تضمنت وحدة إسنادية أو أكثر.

والتعريف الذي حدّها به الأستاذ "أحمد خالد" نصه: "وبتعبير بنيوي(٢٩) رياضي لغوي. نقول في التعريف بالجملة المركبة إنها تكون من مجموعتين لغويتين جزئيتين أو أكثر(...) أي من وحدتين إسناديتين أو أكثر(...) ترتبط بينهما علاقة تكامل وترتيب وتلازم مزدوج على مستوى البناء والمعنى ضمن المجموعة اللغوية الكبرى (....) وهي الجملة المركبة"(٣٠). نرتضيه ونرتضي معه تعريف "ابن هشام" للجملة الكبرى تعريفاً للجملة المركبة مضافاً إليه شرط الاستقلال لتكون الجملة المركبة التي نطمئن إلى تعريفها هي الجملة التي يكون التركيب الإسنادي فيها متعدداً. أو هي التي يكون عنصر من عناصرهاأو أكثر وحدة إسنادية، سواء أكان هذا العنصر

مسنداً أم مسنداً إليه، أم غير ذلك"، وتؤدي في الجملة معنى من معاني النحو. بشرط أن تكون هذه الجملة المركبة تامة المبنى والمعنى غير مندرجة في بناء أوسع وأشمل منها. لأن تعريف ابن هشام المشار إليه آنفاً يستشف منه أن الجملة الكبرى قد تكون غير مستقلة(٣١). وقد تكون الجملة المركبة فعلية، وقد تكون اسمية ونقف على الاسمية المركبة في قوله تعالى: (إن الله يفعل ما يريد)(الحج /١٤). حيث إن هذه الآية تضمنت جملة اسمية مركبة لأن الخبر فيها " يفعل ما يريد " جاء جملة فعلية مركبة. ونقف على الجملة الفعلية المركبة في قوله تعالى: (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) (البقرة /٩٦) ذلك أن المفعول به" لو يعمر" في هذه الجملة المركبة المسبوقة في هذه الآية جاء جملة فعلية بنيتها العميقة " تعميره ". والنحاة العرب في تصنيفهم للجملة اعتمدوا محورين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية. وأساس اعتمادهم هذين المحورين إنما يرتكز على أن العنصرين (المسند والمسند إليه) يشكلان الدعامة الرئيسة للجملة. حيث لا تتألف الجملة بدونهما لفظاً أو تقديراً. وقد يكتفى بهما وحدهما. ولما كان المسند والمسند إليه هما الركنين الأساسين اللذين تنعقد بهما الجملة، سميت الجملتان الفعلية والاسمية بهما.

أما العناصر الأخرى من مثل الظروف والمجرورات والمفاعيل والتوابع وسواها لما لم تكن عناصر أساسية "عمدة" لم تسم الجمل باسمها لأن هذه العناصر تعد فضلة، ومتممة تتحرك قبل أو بعد المسند والمسند إليه أو فيما بينهما، ولا تؤثر على موقع ركني الجملة الأساسين. ثم إنه لما كان منهج النحاة الأوائل الأصلاء وصفياً وظيفياً وجدناهم حين استقرائهم كلام العرب الأقحاح خلصوا إلى أن الجملة الاسمية في صورتها الأصلية تبدأ باسم يكون في موقع المسند إليه يليه مسند. بينما الجملة الفعلية في صورتها الأصلية هي التي تبدأ بفعل يكون في موقع المسند(٣٢) لتكون الجملة الفعلية مسماة باسم المسند (الفعل) والجملة الاسمية مسماة باسم المسند إليه (الاسم) فيها. وقد تبادرت إلى أذهان بعض الناقدين أن تسمية الجملتين الفعلية والاسمية لم يراع فيها إلا مرتبة المسند إليه، ومن ثم فهي صيغة متكلفة فرضتها قواعد النحاة وتعريفاتهم المصطنعة. حيث " تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ

بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم. ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل بحسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنف حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها ".

ألا يعلم أمثال هذا الناقد أن النحاة الحذاق ذهبوا إلى أن التصدّر الذي به يحكم على صنف الجملة أهي فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً إسنادياً " عمدة" رئيساً فيها، أو أن الأصل فيها أن تكون كذلك، وأفلا يعلم أنهم قالوا إن الجملة الفعلية هي جملة تركب من فعل وفاعل أو مما هو بمنزلة ذلك؟(٣٣) وإن الجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر أو ما كان الأصل فيهما كذلك؟و لو كان هذا الزعم صحيحاً ولم يأل النحاة العرب جهداً للوظائف التي يقوم بها العنصران الأساسيان في الجملة لعدوا جملة (والأنعام خلقها لكم) (النحل/٥) وجملة (وكان الله عليماً حكيماً)(النساء/١٧). وجملة و(إن أحد من المشركين استجارك)(التوبة /٦) جملاً اسمية.

" والجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر. "فمن ذلك الاسم المبتدأو المبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك " (٣٤) أو ما كان بمنزلة ذلك ".

ومما يكون بمنزلة ذلك الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده ".

والجملة الاسمية في عرف النحاة هي التي تبدأ بالمسند إليه الذي يسمى مبتدأ يليه المسند وهو الخبر. والمقصود بالابتداء عندهم هو الابتداء الأصلي. ففي الجملة الاسمية الواردة في قوله تعالى: (من المؤمنين رجال) (الأحزاب/٢٣) نجد أن المسند إليه "رجال" هو المبتدأ على الرغم من أنه لم يبتدأ به فيها. إذ لا يغير من تسميته المبتدأ في الجملة الاسمية تقدم الخبر عليه، وهو ما يبين أن النحاة لم تكن تسميتهم شكلية. سواء أ كان هذا التقديم واجباً أم جائزاً. ويلاحظ أن هذا الركن لا يسمى مبتدأ إلا في حالتين: أولاهما أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية(٣٥) لأن صفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة أي غير مسبوق بالنواسخ التي تؤثر فيه نحوياً. ففي الجملة الاسمية "المجتهد ناجح" يعرب "المجتهد" مبتدأ لأنه عار من تلك العوامل

اللفظية. يؤكد ذلك "ابن جني" يقوله: "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء"(٣٦).

ثانيهما أن يأتي هذا المبتدأ بمنزلة الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، كأن يكون مسبوقاً بحرف من أحرف الجر الزائدة أو الشبيهة بحرف الجر الزائد. فالزائدة هي ما يستغنى عنها إعرابا، ولا يستغنى عنها معنى، لأنها إنما جيء بها لتزيد في قوة المعنى. فالآية الكريمة: (هل من خالق غير الله)(فاطر/٣). جاءت الجملة الاسمية فيها مشتملة على مبتدأ هو "خالق" مسبوق بحرف جر زائد هو "من". ولم يخرجه هذا الحرف من دائرة المبتدأ كما هو الأمر بالنسبة إلى النواسخ. وتسمية النحاة لركني الجملة الاسمية الأصلية المعبر عنها بالبنية العميقة عند"تشومسكي" بالمبتدأ والخبر تسمية وظيفية، وليست شكلية كما تبدى لكليل النظر. ومن الأهمية بمكان أن نسوق ههنا قولاً لإمام البلاغيين يجلي هذه الحقيقة "وههنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى. والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى. تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه".

ويخرج المسند إليه من تسمية المبتدأ في هذه الجملة الاسمية في نحو المسند إليه الوارد في الآية الكريمة: (إن الله غفور)(المائدة /٣٩). وفي نحو الآية: (وكان الله غفوراً رحيماً)(النساء/٩٦). وفي نحو الآية الكريمة: (يكاد البرق يخطف أبصارهم) (البقرة/٢٠). لأن كلا من المسند إليه "الله" في الآية الأولى و "الله" في الآية الثانية، و"البرق" في الآية الثالثة على التوالي لم يتجرد من العامل اللفظي "إن"، و"كان"، و"يكاد". فالمسند إليه في مثل هذه الجمل يسمى عند النحاة اسماً للعامل اللفظي يسمى اسماً لـ "إن"، واسماً لـ "كان"، واسماً لـ"يكاد. وكذلك المسند في تلك الجمل يسمى خبراً لتلك النواسخ (العوامل اللفظية). وتسمية هذين الركنيين الإسناديين في الجملة الاسمية المنسوخة بهذه التسمية إن هو إلا انتحاء تعليمي وظيفي، وليس

شكلياً أبداً، ذلك أنه من الخير أن نسمي المسند إليه اسماً للناسخ لأنه لئن بقي محافظاً على صفته(اسم مسند إليه)، فإن حركة إعرابه قد تغيرت. لكننا لو أبقينا على تسميته بالمبتدأ، أو اكتفينا بتسميته بالمسند إليه، فمن أين لنا أن نكون من المنتحين سمت كلام العرب؟. إن نحاتنا الأوائل نظروا إلى مكونات الجملة والوحدة الإسنادية ومستوياتهما من مواقع مختلفة، بوصفها نظامين نحويين كثيري البنى، فأطلقوا تسمية موحدة (مسند إليه) على كل من المبتدأ والفاعل، ونائب الفاعل حين النظر إليهم في المستوى المنطقي للتركيب الإسنادي خارج السياق. وأساس ذلك أنهم يعدون كلاً منهم فاعلاً منطقياً أو معنوياً. وفرقوا بينهم في مستوى التحليل الإعرابي حينما عادوا إلى السياق الكلامي الفعلي. ومرجع ذلك إلى اختلاف الدور الوظيفي الذي للخبر إذا كان مفرداً في مثل هذه الجمل المنسوخة، أليس في تسمية نحاتنا هذين الركنين بهاتين التسميتين (اسم الناسخ وخبره) ما يدل على وجاهة وسداد نظرهم؟ وبخاصة إذا عرفنا أن ذلك متأت من إدراكهم أن اسم الناسخ "المسند إليه" ليس هو ذلك الاسم الذي يتصدر الجملة الاسمية دائما في مثل اسم "إن" الوارد في الآية الكريمة: (إن لنا للآخرة والأولى)(الليل/١٣). وهو "الآخرة" الذي يسجل أنه ورد متأخراً. ومن ثم ذهبوا في التحليل الوظيفي(الإعراب) إلى إعراب المسند إليه اسماً للناسخ، والمسند خبرا له. وسموا هذا الأخير خبراً لأنه هو المتمم للفائدة. وأساس ذلك أن المسند في الجملة الاسمية هو محط الفائدة وظيفياً في عملية التبليغ والتواصل اللغويين فيها. إذ إن كلا من المبتدأ واسم الناسخ لا بد لهما من مخبر عنهما.

وذهب بعضهم إلى أنه من الناحية الوظيفة ينبغي أن يكتفى عند التحليل الوظيفي للجملة بتعيين عنصري الإسناد مهما تعددت صورهما الصرفية والتركيبية لأن تحديد ما هو المسند وما هو المسند إليه في أي صورة كانت فضلاً عن أنه هو الصائب والصحيح والأليق وظيفياً يخلص الدرس النحوي العربي لا سيما التحليل الوظيفي (الإعراب) من المشكلات التي افتعلها المنهج الشكلي البصري القائم على نظرية العامل الشكلية التي أبعدت النحو عن وظيفته الأساسية المتمثلة في فهم المعاني ووصفها، وتحليل عناصرها ومكوناتها في التركيب، وتخلصه من فوضى مصطلحاته من مثل: الفعل، والفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدإ، والخبر، واسم كان،

واسم إن وسواها. وبذلك يتسم الإعراب بالبساطة والدقة والوضوح(٣٧) فجملة: "كان علي ناجحاً "جاء تحليله الوظيفي لها على النحو التالي" كان": أداة لإفادة الزمن في الماضي، "علي": مسند إليه " ناجحاً": مسند. والجملة غير فعلية بسيطة". إن أمثال هؤلاء الداعين إلى الاقتصار على تحديد المسند إليه والمسند في الجملة نجد أنفسنا مجبرين على إبداء تعجبنا من أنه كيف غاب عنهم أن طريقة تحليل وإعراب الجملة العربية يتمثل في البدء بالكلمة بتحليلها في اتجاهين: اتجاه تصنيفي، ويعنى فيه بتحديد الأبنية والصيغ الصرفية للكلمات المشكلة للجملة. كأن يحدد نوع الفعل ونوع الاسم وبخاصة الملبس منهما حتى لا يكون ذلك اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي.

واتجاه وظيفي: ويهدف إلى بيان الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب، كالفاعلية والمفعولية، والحالية، والتبعية، والإضافة، وسوى ذلك. لأن البيان الوظيفي يتصل بمدى تأثير الكلمة، فيحدد نوع الكلمة وعملها ووظيفتها في الجملة انطلاقاً من أن الوظيفة النحوية هي عنصر لغوي يفيد معنى معيناً في التركيب، ويكون إما أصلياً مسنداً ومسنداً إليه، وإما متمماً كالنعت والحال والمفاعيل والبدل وسواها(٣٨). واللافت للانتباه أن الاتجاه الوظيفي إنما يقوم على توخي المعاني النحوية، لا الوظائف المعجمية والدلالية كما ذهب إلى ذلك بعض اللغويين المحدثين العرب. ذلك أنه لا يصح الاكتفاء بالقول في حق كلمة ما واردة ضمن تركيب ما إنها مضاف، أو اسم إشارة، أو ضمير. لأن الاقتصار على ذلك لا يفصح عن الوظيفة النحوية التي تؤديها تلك الكلمة في ذلك التركيب. يؤيد ذلك قول لـ" ابن هشام" مؤداه: " وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء. لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصا. فالاقتصار في الكلام على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب".

ومن ثم فإن الاقتصار في التحليل الوظيفي(الإعراب) لعنصر المبتدأ، أو اسم الناسخ على الذكر بأنه مسند إليه، ولعنصر الخبر على أنه مسند(٣٩) ليس انتحاء وظيفياً، ولا يحقق غرض النحو الذي هو انتحاء سمت كلام العرب. ويحق لنا أن

نتساءل: ما الذي يضير مع ذلك الانتحاء في التحليل الوظيفي لعنصري الجملة الاسمية الذي سلفت الإشارة إليه؟ فهل أهمل النحاة مع ذلك التحليل الوظيفي للمسند إليه والمسند في مثل الجملة الاسمية المنسوخة (إن الله غفور)(البقرة /١٧٣) حين أعربوا "الله " اسماً للناسخ "إن"، و" غفور" خبراً له، أهملوا المعنى الذي يحيل إليه هذا العنصر الإضافي في الناسخ " إن"؟ ألم نرهم قد بينوا أن لهذا العامل " إن " زيادة على عمله المتمثل في نصب المسند إليه وظيفة أخرى هي التوكيد ولم يغفلوها. ثم إن المتلقي إذا لم يعرف ويدرك عمل " إن " كيف يتسنى له أن ينطق المسند إليه " الله " منصوباً؟ أهو سليقي؟ كان يمكن أن نتقبل مثل ذلك التحليل الوظيفي الذي يكتفي فيه بتعيين المسند إليه والمسند في الجملة وكذا في الوحدة الإسنادية العربيتين بقبول حسن لو كنا ننطق بهذه التراكيب الإسنادية سليقة لا صنعة. ولكن لما لم يكن ذلك كذلك لم نر أصوب مما ذهب إليه نحاتنا الأصلاء الذين ما فعلوا ذلك إلامن أجل غير السليقيين ليلحقوا بأولئك السليقيين العرب فيتكلمون على سمت كلامهم.

ولذا حرص النحويون العرب على أن يكون ذكر الوظائف النحوية جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهره. ويسمي النحاة المسند في الجملة الفعلية فعلاً، ولم ينصوا على وظيفته التركيبية. لأنهم ذكروا في قواعدهم أن الفعل لا يقوم إلا بوظيفة المسند في هذه الجملة الفعلية. فقالوا: " الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه". إن التقسيم الثنائي للجملة في اللغة العربية إلى جملة فعلية وجملة اسمية ينبع من تصوير النحاة للواقع اللغوي ومختلف الإمكانات التعبيرية فيه. وإذا كان بعض كليلي النظر رأوا أنه تقسيم شكلي لا يعبر عن العلاقة الموجودة بين المسند والمسند إليه، ولا يكترث بالوظيفة التي يمكن أن يؤديها كل منهما في حالات تنوعهما من حيث المعنى النحوي، فلقد أحسن صنعاً أستاذنا الفاضل الدكتور "جعفر دك الباب" حين أوضح الفرق الذي بين بنية الجملة الفعلية وبنية الجملة الاسمية، انطلاقاً من التمييز بين البنية النحوية الساكنة، والبنية الإخبارية المتغيرة اللتين تفطن لهما" سيبويه". ليكون بذلك قد كفانا عناء الرد على أولئك الباحثين المحدثين الذين استغربوا تغيير تسمية الجملة الفعلية من نحو" نجح المجتهد" إلى جملة

اسمية من نحو" المجتهد نجح"(٤٠) لمجرد تغيير مرتبة المسند إليه فيها بتصدره إياها. حيث رأى أولئك الباحثون أن مثل تلك الجملة "المجتهد نجح" يجب أن تبقى فعلية على الرغم من احتلال المسند إليه فيها موقع الصدارة. وأساس ذلك أن الجملتين المذكورتين تتألفان من العنصرين الإسناديين نفسيهما ، وتؤديان المعنى نفسه. ويرون أن النحاة وبخاصة البصريين منهم يحرمون أن يكون المتقدم (لفظ المسند إليه) في مثل الجملة" المجتهد نجح" هو الفاعل. لقد التبست على أولئك الباحثين الخصائص اللغوية للجملة العربية فذهبوا. إلى أن حكم النحاة على تلك الجملة إن هو إلا وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة ، ينبغي لنا أن نتحرر منه. لأنه ليس مما يصح به أسلوب أو يزيف. ومنه فإن تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند(الفعل) في اللغة العربية سواء. ومرد ذلك إلى أن العربية لغة تمنح أهلها سعة وحرية في تأليف الجملة(٤١). والحق إن تصنيف الجملة المفضي إلى الجملتين المذكورتين ليس صنعة نحوية متكلفة ابتدعها نحاتنا الأفذاذ ، وإنما هو تصنيف يتماشى وطبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربية ، مرجعه إلى الخصائص البنوية لبنية الجملة العربية ، ينطلق فيه أساساً من التمييز بين مفهومين قواعديين يتمثلان في الفاعل والمبتدأ اللذين يختلف دورهما الوظيفي في التركيب الإسنادي المفيد لاختلاف موقعهما. فليس سواء تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند(الفعل) في الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ذلك أن الجملة التي تبتدئ بفعل من نحو" نجح المجتهد" هي في المستوى النحوي الساكن جملة لا يميز في بنيتها جزآن (عنصران) منفصلان عن بعضهما.

أي لا يمكن أن نميز فيها بين موضوع ومحمول الكلام حسب السياق(٤٢) إذ إنها تتألف من وحدة لا انفصال فيها بين الفعل وفاعله ، أو مرفوعه الذي يليه. لأنهما بمثابة الكلمة الواحدة التي لا نستطيع أن نفصل بين جزئيها ، لشدة الترابط والتماسك بين المسند والمسند إليه. فالفاعل يندمج في الفعل " لأن الأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه". وهذه الجملة في المستوى الإخباري المتغير لا تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق. وأساس ذلك أن المسند إليه(الفاعل) الذي هو" المجتهد" في تلك الجملة لا يمكن أن يكون نقطة ابتداء. لأن "

الفاعل ما كان المسند إليه من فعل وشبهه مقدماً عليه أبدا"(٤٣). من منطلق كون الفعل عاملاً في الفاعل فيكون حقه التقديم. ولأن رتبة الفاعل التأخر عن فعله وهي الرتب المحفوظة(٤٤). ولهذا السبب دعا النحاة المسند إليه حين يلي الفعل فاعلاً أو نائب فاعل، ولم يدعوه مبتدأ. واللافت للانتباه أن هذه الجملة في مثل هذه الحال يسجل أنها حاملة خبراً ابتدائياً، فهي توليدية. إذ إن الفعل (المسند) فيها لم يذكر أمام السامع من قبل في السياق الكلامي. لذلك يحتاج هذا السامع بالضرورة أن نذكر له بعد الفعل " نجح" اسماً ظاهراً مثل " المجتهد" يكون تابعاً من الناحية النحوية له أي للفعل " نجح" وهو عامل الرفع فيه. وما يدل على أن هذا الفاعل "المجتهد" لا يؤثر في الفعل الذي سبقه من حيث المطابقة معه في الإفراد والتثنية والجمع هو أن صيغة هذا الفعل تبقى هي الصيغة الأصلية نفسها في الماضي والمضارع المسندين إلى ضمير الغائب المفرد. سواء أكان الفاعل الذي يليها مفرداً، أم مثنى، أم جمعاً فنقول: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، ينجح المجتهد، ينجح المجتهدان، ينجح المجتهدون". وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك. لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك. فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا" ذلك أن الفعل ليس في حاجة مسيسة إلى علامة تثنية أو جمع، لأن الفاعل نفسه يغني عن ذلك إلا في لهجة طيء وأزد. وهنا نسوق قولاً لسيبويه مؤداه: " واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة"(٤٥). بينما الجملة المبتدأة باسم أسند إليه فعل من نحو: " المجتهد نجح" تعد جملة اسمية لأنها في المستوى النحوي الساكن تتركب من جزأين منفصلين نحوياً عن بعضهما البعض. وهي في المستوى الإخباري المتغير يمكن أن تقبل التقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق. لأن المسند إليه " المجتهد" الفاعل المنطقي أو المعنوي خارج السياق(٤٦) الذي يخبر عن معلوم بالنسبة إلى السامع في هذه الجملة يمكن أن يكون أساس الكلام أو ما يخبر به المتكلم عن نقطة الابتداء في الكلام. ولما كان المسند(الفعل) الذي ولي الاسم (المسند إليه) المجتهد) يعبر عن معلوم لأنه ذكر أمام السامع من قبل في سياق الكلام، وجدنا

النحاة يطلقون على المسند إليه حين يسبق الفعل مبتدأ وليس فاعلاً أو نائب فاعل. ذلك" أنك لو قدمت الفاعل فقلت" زيد قام "لم يبق المسند إليه حين يلي الفعل فاعلاً أو نائب فاعل، ولم يبق فاعلاً، وإنما كان مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل". حيث يسجل أن المبتدأ يؤثر في الفعل الذي يليه ويسند إليه من حيث ضرورة المطابقة معه في الإفراد والتثنية والجمع فنقول: المجتهد نجح، المجتهدان نجحا، المجتهدون نجحوا، المجتهد ينجح، المجتهدان ينجحان، المجتهدون ينجحون. ولو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: المجتهدان نجح، المجتهدون نجح، لأن أصل الجملتين: نجح المجتهدان، نجح المجتهدون.

ومثل ما لا يمكن أن نقدم المسند إليه في الجملة الوصفية من نحو أناجح المجتهدان؟ ونقول: المجتهدان أناجح؟ لا يمكن تأخير المسند(الفعل) في الجملة الفعلية من نحو: نجح المجتهدان، ونقول: المجتهدان نجح لأن الصفات محمولة على الأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً وذلك في صحيح أقيستهم. ولقد نص " سيبويه" على وجوب إظهار الضمير في الفعل إذا سبقه فاعل معنى مثنى كان أم جمعاً، على ألا يكون هذا الضمير البارز في الفاعل المعنوي المفرد من نحو الجملة: " المجتهد نجح". و" إن قال قائل لم يجعل للضمير الواحد علامة(٤٧)، وجعل للاثنين والجماعة علامة؟ قيل له: معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه وقد يخلو من الاثنين والجماعة. فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس. واكتفي بما تقدم في العقل من حاجة الفعل والفاعل إلى علاقة ظاهرة ".

وإذ يكاد إجلاؤنا الفرق الذي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية الذي ذهب بعضهم إلى أن لا فرق بينهما لا يقنع فريقاً من الباحثين الذين رأوا أن مثل جملة " المجتهد نجح"، لا تعد عند النحاة جملة فعلية لا لشيء إلا لأن الفاعل فيها قد تقدم فعله. وإذا تقدم فهو مبتدأ.

لم يقتنع هذا الفريق لأنه رأى أن " الأخفش" والكوفيين قد ثاروا قبله على هذه القاعدة، وصنفوا مثل تلك الجملة في دائرة الجملة الفعلية(٤٨) فاعلها تقدم على فعلها. وذهبوا إلى أنه ما منع النحاة أن يبقوا الفاعل المتقدم على فعله فاعلاً ما دامت

دلالته على الفاعلية هي الأصل، وأن الفعل لم يسند إلا إليه لأنه محدث به. إن هذا الرأي كان يمكن أن يكون صائباً مقبولاً لو تعلق الأمر بصورة من صور الجملة الاسمية، لأنه" إذا كان الكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على فعله، ولا يمنعون أن يكون الفاعل المقدم مثنى أو جمعاً، والفعل خالياً مما يدل على التثنية أو الجمع"، فإن الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهبوا إليه. لأن تقديم المسند إليه (الفاعل) يؤدي إلى تكوين تراكيب صورها ممنوعة لغوياً يكشف عن غطائها النماذج الآتية: المجتهدان قام، المجتهدون قام، المجتهدتان قامت، المجتهدات قامت. ذلك أن حذاق النحاة العرب ذهبوا إلى أن الاسم الذي هو فاعل في المعنى المنطقي والمعنوي إذا تقدم على الفعل صار في الوظيفة مبتدأ لأنه يغدو مركز الإخبار فيصبح الأهم في التركيب. ويحمل معنى الابتداء على الرغم من أنه يظل محتفظاً بشيء من معنى الفاعلية. حيث إن الضمير يعود إليه من موقع الفاعل. غير أن شأن هذا الرأي يتضاءل عند التأمل في المعنى وأحوال التركيب. بيان ذلك أن مثل الجملة " أنا نجحت" التي لا يعد الضمير المنفصل فيها" أنا" إلا مبتدأ عند جميع النحاة لأن الضمير المتصل" ت" وقع موقع الفاعل على الرغم من أن دلالة الضميرين واحدة.

فإذا قلنا "المجتهد نجح" ألم يجر المسند إليه "المجتهد" مجرى الضمير المنفصل "أنا" في الجملة السابقة، ومن ثم يجب أن يكون مبتدأ؟ فهو فاعل في المعنى، وليس فاعلاً في الصنعة. شأنه شأن نائب الفاعل الوارد في الجملة "كوفئ المجتهد" (المجتهد). وهو مرفوع على الرغم من أنه يحمل معنى المفعولية، بوصفه مفعولاً به في المعنى المنطقي ثم إن الذي يدلنا على أن " المجتهد" في جملة " المجتهد نجح" ليس فاعلاً وإن أسند إليه الفعل في المعنى، هو أننا نراه في مثل التراكيب الإسنادية الآتي ذكرها قد حدث منه الفعل ولا يعد في التحليل الوظيفي فاعلاً باتفاق النحاة. وهذه التراكيب هي:

أ) رأيت المجتهد قد نجح.

ب) التقيت بالمجتهد ينتظر صديقه.

جـ) هذا المجتهد يواصل نشاطه.

د) إن المجتهد نجح بتفوق.

حيث يلاحظ أن "المجتهد" هو الفاعل في المعنى في هذه الجمل جميعها. غير أنه عند الإعراب يعرب مفعولاً به في الجملة الأولى، ويعرب اسماً مجروراً في الجملة الثانية، ويعرب نعتاً لأن المشتق المعرف بعد اسم الإشارة يعرب نعتاً، أو بدلاً في الجملة الثالثة، ويعرب اسم " إن" في الجملة الرابعة. وأساس ذلك " أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل ما كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله".

لأن النحاة لا ينظرون إلى المعنى فقط في تحديد الوظيفة الإعرابية، وإلا لما كان لهم مسوغ في تسمية وظائف نحوية كثيرة تتضمن معنى الفاعل من مثل أسماء الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، والأحرف المشبهة بالفعل إذا كانت أخبارها أفعالاً(٤٩) أي وحدات إسنادية. ونستطيع أن نعرض مثالين يكون فيهما اللفظ فاعلاً في المعنى ولكنه اسم للناسخ في الصناعة النحوية.

المثال الأول: كاد المجتهد ينهي بحثه. فالمجتهد يعرب اسم " كاد" على الرغم من أنه في المعنى فاعل.

والمثال الثاني: كان المجتهد يطيل السهر. فالمجتهد يعرب اسم" كان" على الرغم من أنه في المعنى فاعل. ذلك أن ثمة فرقاً بين الفاعل بمعناه النحوي. والفاعل بمعناه المنطقي أو العقلي. ويحسن بنا ههنا أن نلفت الانتباه إلى أن ثمة فرقاً بين المسند إليه النحوي والمسند إليه المنطقي. فالمسند إليه النحوي يمثل البنية الظاهرة أو بنية السطح. أما المسند إليه المنطقي فيمثل بنية العمق أو البنية المقدرة. ومن ثم يقدر النحويون العرب أن نائب الفاعل إن هو إلا مفعول به في المعنى. ويرون أن المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى ليس فاعلاً نحوياً(٥٠) فإذا كان " المجتهد" في هذه الجمل قد سبق إليه معنى المفعولية، أو الجر، أو النعت، أو اسم" أن" في الفعل الآخر، فإنه في نحو الجملة " المجتهد نجح" قد سبق إليه معنى الابتداء.

فلا يكون فاعلاً للفعل بعده هنا مثل ما لم يكن فاعلاً للفعل بعده هناك، فالمبتدأ في الجملة الاسمية المركبة " المجتهد نجح" هو في حقيقته مبتدأ محول عن

اسم تابع للفعل. لذلك لما كان هذا المبتدأ باقياً محتفظاً بشبه معنوي، أي يحتفظ بشيء من معنى الفاعلية، لأن الضمير يعود عليه من موقع الفاعل. بذلك الاسم (الفاعل) أوقع بعضهم في الوهم فظنوا أن المبتدأ المحوّل عن فاعل يظل فاعلاً(٥١). ولو كان هذا الزعم صحيحاً لظل المبتدأ المحول عن مفعول به مفعولاً به، والمحول عن مضاف إليه مضافاً إليه، والمحول عن اسم مجرور اسماً مجروراً بالحرف واللافت للانتباه أن المبتدأ المحول يأتي خبره جملة.

ويسجل أن في هذا المسند (الخبر) ضميراً عائداً على هذا المبتدأ. الذي يجب تقديمه لأنه لم يكن مبتدأ إلا بعد تحويله عن موضعه السابق بالتقديم. فلو تأخر كان ذلك معارضاً للتحويل الذي صار به مبتدأ بعد أن كان عنصراً آخر في الجملة.

وهذا المبتدأ يمنع تأخيره لأنه حين تأخيره تصير الجملة فعلية بسيطة. وما يؤيد أن مثل تلك الجملة اسمية مركبة قول لـ" ابن هشام" ابرز فيه خصيصة الاسم الإسنادية مؤدى هذا القول: " الإسناد إليه وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة. سواء كان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة فالفعل كقام زيد. فـ(قام) فعل مسند ، و(زيد) اسم مسند إليه. والاسم نحو (زيد أخوك). فـ(الأخ) مسند ، و(زيد) اسم مسندا إليه.

والجملة نحو (أنا قمت)، فـ(قام) فعل مسند إلى التاء، و(قام والتاء) جملة مسندة إلى(أنا)(٥٢) ". واللافت للانتباه أن لهذا الضمير الموجود في الفعل تأثيراً بالغة أهميته يتمثل في زيادة التمكين والتوكيد. فكأنه تكرار للمسند إليه. وليس ثمة شيء كالتكرار أعلق بمعنى التوكيد. يعزز ذلك قول لصاحب الإشارات والتنبيهات من الأهمية بمكان سوقه جاء فيه:

"من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له أن يقرر الحكم في ذهن السامع ويؤكده بسبب تكراره. سواء كان اسماً ظاهراً نحو: زيد ركب، فإنه كرّر معناه ظاهراً ومضمراً مستتراً، أو ضمير المتكلم نحو: أنا ركبت كرّر متصلاً ومنفصلاً، أو ضمير المخاطب نحو أنت ركبت كرر، متصلاً ومنفصلاً، وكذلك هو ركب".

وقد رأى الأستاذ "علي الجارم" أن العربي لو كان يخبر بتقديم الفاعل لقال " أنا

قام" و" أنت قام"(٥٣). وحتى يجلو الأمر أكثر نورد قولاً عرض فيه " الجرجاني" لمعنى الابتداء في مثل هذا الوضع النحوي جاء فيه: " فإذا قلت عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه. فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا: قام أو قلت خرج، أو قلت قدم فقد علم ما جئت به. وقد وطأت له، وقدّمت الإعلام به فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له المطمئن إليه. وذلك - لا محالة – أشد لثبوته وأنقى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق(٥٤).

ويتضح معنى الابتداء أكثر في الاسم المحول عن موقعه حين يتصل به كلام يفصل بينه وبين الفعل في نحو الجملة المركبة " صديقك الذي كنت تحدثني عن أخلاقه الكريمة قد وصل" حيث لا يذهب اعتقاد السامع ابتداء في هذا الاسم "صديقك " إلا أنه مبتدأ محتاج إلى خبر. حتى إذا تلقى الخبر بالوحدة الإسنادية المؤلفة من الفعل الماضي " وصل "، والفعل المتمثل في الضمير المستتر استأنس إلى ذلك. ثم إنه لما كان الفعل والمبتدأ هما العاملين في الفاعل، والخبر كان حقهما التقديم ولهذا أنبتت الجملة العربية على شكلين: جملة اسمية تتألف من مسند إليه + مسند، وجملة فعلية تتألف من مسند + مسند إليه ويسجل أن الجملة الفعلية من مثل: نجح المجتهد " هي جملة مغلقة لا حذف فيها، على حين تعد الجملة الاسمية من مثل " المجتهد نجح" غير مغلقة نحوياً. وذلك لاحتمال أن يكون الناجح غير المجتهد، كأن يكون أخاه. فنقول: " المجتهد نجح أخوه " مما يعني أن هذه الجملة الاسمية " المجتد نجح" عنصراً ثالثاً. ومن ثم فهي ليست مساوية للجملة الفعلية " نجح المجتهد ".

ويذهب الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" إلى أن مثل هذه الجملة الاسمية " المجتهد ينجح " جاء المبتدأ فيها مرفوعاً ولا شيء قبله يمكن حذفه. فإذا حذف هو نفسه أصبحت الجملة " ينجح المجتهد ". أي أن هذه الجملة الاسمية مكونة من ثلاثة عناصر سطحية هي المبتدأ، والفعل المضارع، وفاعله المستتر الذي يعود على المبتدأ (هو). ورأى أن العامل في كلمة " المجتهد " معنى مستتر فيه اصطلاح على تسميتة بالابتداء ويتبدى ذلك حين المقابلة بين الخانات المؤثرة في المبتدأ في الجدول التالي:

العلة(العامل)	المسند إليه	المسند
٠	المجتهد	ينجح
إن	المجتهد	ينجح
كاد	المجتهد	ينجح

حيث إن الذي يقابل " إن" و" كاد" في التأثير على المبتدأ عنصر محذوف(٥٥) هو الابتداء. ويلاحظ أن المبتدأ المحول عن الفاعل يتعلق دائماً بغرض بلاغي.

وهذا البحث يرى أن التحويل في الجملة السالفة الذكر " المجتهد ينجح" هو تحويل بالإستبدال، وليس تحويلاً بتقديم المبتدأ. وبخصوص التصنيف الثنائي للجملة العربية فإن الذي يطمأن إليه هو أنه ينبغي أن يتم على أساس أهم ركن في الإسناد وهو المسند لأنه الخبر الذي لا تتم الفائدة بدونه. وفيه تقع الصناعات العجيبة كما قال الجرجاني. من حيث موقعه ونوع الكلمة التي تقوم بوظيفته، ومن حيث دلالته. فإذا كان المسند متأخراً عن المسند إليه فالجملة اسمية أياً كان نوع الكلمة التي تقع مسنداً. و" عبد القاهر الجرجاني" في معرض حديثه عن طرائق تأليف الجمل رأى أنها لا تخرج عن أصلين أحدهما مبتدأ تقدم أو تأخر أسند إليه خبر، وثانيهما فاعل مسند إليه يتقدمه فعل في البناء النحوي القاعدي. ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله كما جاز تأخير المبتدأ عن خبره، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل وإذا تقدم المسند، وكان دالاً على الحدث والحدوث أي فعلاً، أو دالاً على الثبوت والدوام، أي وصفاً عاملاً أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها كانت الجملة فعلية.

وهذا هو الرأي السائد لأنه اطراد في التراكيب الإسنادية التامة في اللغة العربية. فـ"المتنبي" - وهو من هو- لم يوظف الصنف المختلف عليه(٥٦). يعزز هذا الرأي قول للجرجاني مؤداه: "من فروق الخبر الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم. وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أيّ يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء "(٥٧). ومنه " فالجملة مركبة من مسند ومسند إليه. فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة

الاسم فالجملة اسمية. وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"(٥٨) ونلفت الانتباه إلى الاسم المثبت به المعنى عند "الجرجاني" يختلف عن الاسم (الوصف) عند "مهدي المخزومي" الذي قال: "إن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ولا يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على الدوام، وأن الفاعل – وهو مسند إليه أيضاً- إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقق ذلك إلا بكون المسند فعلاً أو وصفا دالاً على التجدد" لأن هذا القول يجعل مثل الجملة الاسمية "عمر ناجح" جملة فعلية لكون المسند فيها " ناجح" دالاً على التجدد. فلا هو وصف دال على الدوام ولا هو اسم جامد.

أما الثبوت الذي عناه " الجرجاني" فهو ذلك الثبوت الذي مثل له "السكاكي" حين حديثه عن دلالة الاسم على الثبوت ودلالة الفعل على التجدد في قوله: "كنحو زيد عالم، فيستفاد الثبوت. أو كونه فعلاً كنحو زيد علم. فيستفاد التجدد".

فالجملة الفعلية (علم + الضمير " هو") المؤدية وظيفة الخبر في هذه الجملة الاسمية المركبة تدل على التجدد. وهو ما يعضده قول القزويني: " وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت"(٥٩). واستئناساً لهذا التصنيف مرده إلى أنه قائم على مراعاة اندراج كل صنف من صنفي الجملة العربية تحت جدول تصريفي معين يجعل شرط انتماء الجملة إلى أحد الصنفين هو عدم دخولهما تحت الجدول التصريفي للصنف الآخر.

فالجمل "عمر ناجح"، "إن عمر ناجح"، "كان عمر ناجحا"، "عمر نجح"، "إن عمر نجح"، "كان عمر قد نجح" جمل اسمية.

والجمل من نحو: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، نجحت المجتهدات جمل فعلية. وكلا النوعين يندرج تحت جدول تصريفي خاص به.

حيث يلاحظ أن المبتدأ والخبر في الجمل الاسمية ينطبقان في العدد. أما الوصف فيجب إفراده ولو كان مرفوعه (فاعله أو نائب فاعله) مثنى أو جمعاً كما يجب ذلك في الفعل (من حيث الإفراد والتثنية والجمع) ولا يخرج الركنان عن هذا الضرب من

المطابقة الذي يسمح به الوضع اللغوي إلا حين يكون الخبر اسم تفضيل في نحو الخبر الوارد في قوله تعالى: (نحن أعلم بما يقولون)(طه/١٠٤). وهو "أعلم" أو حين يكون على وزن فعيل من نحو الخبر الموجود في الآية الكريمة: (والملائكة بعد ذلك ظهير) (التحريم/ ٤). وهو " ظهير " الذي حمل على المصدر فلزم الإفراد والتذكير، على الرغم من أن المبتدأ "الملائكة" ورد جمعاً. وأساس ذلك أن "المصدر لا يثني ولا يجمع، بل يعبر بلفظ الواحد عن التثنية والجمع"(٦٠).

obeikandl.com

هوامش وإحالات الفصل الثاني

(١) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧، ص٢٦. وينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١ / ٤١٩.

(٢) ينظر عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي، دار الغرب الإسلامي، د.ت، ص٣٤.
و ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ت، ص٥.

(٣) ينظر عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢، ١/ ٢٧٤، ٢٧٦.
وينظر د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٣، ٦٥.

(٤) الزمخشري: المفصل في العربية، ص ٢٤.
عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ١ تحقيق د. كاظم بحر مرجان، بغداد ١٩٨٢، ١/ ٢٧٧.

(٦) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٨٩.

(٧) ينظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٧.

(٨) ينظر د. رمضان عبد التواب: التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤، ص١٢٥. وسيبويه: الكتاب، ١ / ٣٠٣، ٣٠٤.

(٩) ينظر الزمخشري: المفصل، ص ٢٤، وابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٩٠.

(١٠) ينظر مصطفى محمد الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام " مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ص ٣٥.

(١١) ينظر صابر بكر أبو السعود: صور الإعراب ودلالته، مطبعة مكتبة الطليعة، أسيوط، ١٩٧٩، ص١٠٣.
و ينظر. د محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٩..

(١٢) نقصد به الباب الذي يؤدي فيه الظرف وظيفة ما. ففي الجملة الموصولة الواردة في قوله تعالى: (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة) (آل عمران/ ٩٦). وهي " للذي ببكة " نجد البنية العميقة للجار والمجرور هي " يوجد" لتكون البنية العميقة لهذه الجملة الواقعة خبراً لأن هي " للموجود ببكة ".

(١٣) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٦. وينظر الزمخشري: المفصل، ص ٢٤.

(١٤) ينظر الزجاج أبو إسحاق إبراهيم: إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأنباري، دار الكتاب

الإسلامية ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٢، ١/ ١١. وينظر هشام إسماعيل الأيوبي: الجمل العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، د.ت، ص٩.

(١٥) ينظر فندريس: اللغة، ص١٦٢.

(١٦) ومثال الجملة الفعلية المصدرة بوصف رافع نائب فاعل: " هل مفهوم المثالان؟" ذلك أن " المثالان" نائب فاعل للوصف. اسم المفعول " مفهوم". والبنية العميقة لهذه الجملة: هل يفهم المثالان؟.

(١٧) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٥٦. وينظر د. أميرة علي توفيق: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان بالعتبة، ١٩٧١، ص٩.

(١٨) ينظر د. أحمد محمود قدور: مبادئ اللسانيات، ص٢٣٩، ٢٤٠.

و ينظر أبو سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافي: شرح كتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٦٦، ١/٧.

(١٩) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص١٢.

(٢٠) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/٢٧.

(٢١) الزمخشري: المفصل، ص٩٢.

(٢٢) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١/٨٥.

(٢٣) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١/٨٥.

(٢٤) ينظر السيرافي: شرح الكتاب، ١/٢٧٨.

(٢٥) الاستراباذي: شرح الكافية/ ١/١٠٩. وينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٢٨٦ وما بعدها.

(٢٦) الزمخشري: الكشاف، ١/١١١.

(٢٧) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٢٥.

و ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢/ ٤٩٦.

(٢٨) ينظر الجرجاني: المرجع نفسه، ص١٣٦.

(٢٩) ينظر المصنف عاشور: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كتاب كليلة ودمنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢، ص٨٧.

(٣٠) والمصطلح الذي نطمئن إليه هو " بنوي ".

(٣١) أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٨٣، ٨٦.

(٣٢) قال ابن هشام " وأيوه غلامه منطلق " جملة كبرى باعتبار غلامه منطلق ".ابن هشام، مغني

اللبيب، ٢ /٤٢، ٤٤. (١٩٦) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٦١.

(٣٣) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص٣٨.

و ساطح الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣، ص، ١٠٨.

(٣٤) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ١٢٨.

(٣٥) سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٣.

(٣٦) والعوامل اللفظية في الجملة الاسمية هي كان وأخواتها، وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء و" إن" وأخواتها، وما الحجازية العاملة عمل ليس، ولات المشبهة بليس، و" إن" النافية، ولا النافية للجنس. ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠١. وينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص ٦٣.

(٣٧) ابن جني: اللمع في العربية، ١ / ٢٥.

(٣٨) ينظر د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تسير النحو المنعقدة في ٢٣، ٢٤ أفريل ٢٠٠١ بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، ٢٠٠١، ص ٣٠١.

(٣٩) ينظر د.تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٨.

(٤٠) كما آثر ذلك بعض الباحثين المحدثين. ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العملية في خمسين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٨٤، القاهرة، ص ١٩٢. وينظر د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، ندوة أعمال تسيير النحو، ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٤١) ينظر ساطع الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٨، ص١٠٨، وينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص٤٢.

(٤٢) ينظر د. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٥٩، ص٥٥. وخليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، ص٩٥، ٩٦.

(٤٣) ينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، ص١١٧.

(٤٤) الزمخشري: المفصل، ص١٨.

(٤٥) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.

(٤٦) سيبويه: الكتاب، ٢/ ٣٦، ٣٧. (٢٣١) ينظر سالم علوي: الأسس العلمية للنحو عند الزمخشري، ص١١٧.

(٤٧) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٧٤.

و ينظرد. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص١١٣، ١١٧.

(٤٨) هذه ليست جملة فعلية كما ذهب إلى ذلك بعضهم. ينظر د. نعيمة رحيم العزاري: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ، ص٥٣.

(٤٩) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، ص١٠٥.

(٥٠) ينظر سيبويه: الكتاب، ١/ ٩٤. وابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤، ١/ ١٤٧.

(٥١) ينظر محمد الطاهر الحمصي: الجملة بين النحو والمعنى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة حلب، ١٩٩٨، ص٣١.

(٥٢) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ١/ ٢٣. ومحمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت، ص ٤٩

(٥٣) ينظر علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٤٩، ص٣٧٥، ٣٧٦.

(٥٤)عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢.

(٥٥) ينظرد.عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، سورية، ١٩٩٤، ص ٢١١.

(٥٦) ينظر طه محمد حجازي: التصغير والنسب في شعر المتنبي: رسالة ماجيستر، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص٧٤.

(٥٧) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٣.

(٥٨) ينظر برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص١٢٥.

(٥٩) ينظر الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق الدكتور عبد المنعم خفاجي، بيروت، ط٤، ١٩٧٥، ١ / ١٩١.

(٦٠) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٩٣.